

Distr.: General
1 February 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

توكيلاو

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات الصفحة

٣	٣-١	أولا - لمحة عامة
٤	٢٠-٤	ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية
١٠	٢٥-٢١	ثالثا - العلاقات الخارجية
١١	٤٥-٢٦	رابعا - الظروف الاقتصادية
١٢	٣٨-٣٠	ألف - التطورات الاقتصادية
١٥	٣٩	باء - الخدمات العامة
١٥	٤٤-٤٠	جيم - النقل والمواصلات
١٧	٤٥	دال - الإمداد بالطاقة الكهربائية
١٧	٥١-٤٦	خامسا - الأحوال الاجتماعية
١٧	٤٦	ألف - التعليم



١٨	٥٠-٤٧ الصحة	باء -
١٩	٥١ وضع المرأة	جيم -
٢٠	٥٧-٥٢ نظر الأمم المتحدة في المسألة	سادسا -
	 اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب	ألف -
٢٠	٥٤-٥٢ المستعمرة	
٢٠	٥٦-٥٥ لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	باء -
٢١	٥٧ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -
٢١	٦٠-٥٨ مركز الإقليم مستقبلا	سابعا -
٢١	٥٩-٥٨ موقف الدولة القائمة بالإدارة	ألف -
٢٢	٦٠ موقف شعب توكيلاو	باء -

أولا - لمحة عامة

١ - توكيلاو^(١)، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تتولى إدارته نيوزيلندا، ويتألف من ثلاث جزر مرجانية صغيرة في جنوب المحيط الهادئ (فاكاوفو ونوكونونو وأتافو)، وتبلغ مساحته الإجمالية ١٢,٢ كيلومترا مربعا تقريبا. وفاكاوفو هي أقصى هذه الجزر المرجانية جنوبا، وتبعد عنها نوكونونو بمسافة ٥٠ كيلومترا تقريبا، بينما تقع أتافو على بعد ١٠٠ كيلومتر تقريبا من نوكونونو. وتتكون كل جزيرة مرجانية من قطاعات من الأرض لا يزيد عرض الواحد منها عن ٢٠٠ متر ولا يتجاوز ارتفاعها عن مستوى سطح البحر خمسة أمتار. وإقليم ساموا الواقع على بعد ٤٨٠ كيلومترا جنوبا هو أقرب إقليم كبير مجاور، وهو النقطة الرئيسية الوحيدة التي تربط توكيلاو بالعالم الخارجي.

٢ - وأهالي توكيلاو هم بولينيزيون تربطهم بساموا وشائج لغوية وأسرية وثقافية. وسجل آخر تعداد للسكان، أجري في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، في إطار عمليات التعداد التي تجرى كل خمس سنوات، ما بلغ عددهم ٤٦٦ ١ نسمة من السكان المقيمين بصورة قانونية في الإقليم. ويشمل هذا العدد جميع الأشخاص المقيمين بصورة معتادة في توكيلاو ممن كانوا موجودين في الإقليم ليلة إجراء التعداد (باستثناء الزوار)، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يقيمون عادة في توكيلاو ولكنهم كانوا في الخارج بصورة مؤقتة للعمل في خدمة الحكومة أو لتلقي التعليم أو العلاج، وهو ما يعد أمرا معتادا في هذا الإقليم. وقد سجل تعداد عام ٢٠٠١ عدد سكان يبلغ ٥٣٧ ١ نسمة، من بينهم كل الموجودين في توكيلاو ليلة إجراء التعداد، بالإضافة إلى من تم إحصاؤهم في آيبا، ساموا. وكان عدد السكان المسجلين في كل جزيرة مرجانية عام ٢٠٠٦ كما يلي: أتافو، ٥٢٤؛ فاكاوفو، ٤٨٣؛ نوكونونو، ٤٢٦. وتم تسجيل ٣٣ موظفا حكوميا إضافيا من توكيلاو، بما في ذلك أفراد أسرهم المباشرة، في آيبا، ساموا، حيث يوجد مكتب الاتصال الذي تحتفظ به توكيلاو في آيبا. وقد أدت صعوبات الحياة في الجزر المرجانية وقلة الفرص فيها، وكذلك حق أبناء توكيلاو، بوصفهم مواطنين نيوزيلنديين، في الإقامة في نيوزيلندا (وبالتالي في استراليا كذلك) إلى مغادرة كثير من أبناء توكيلاو لجزرهم المرجانية على مدار الأربعين عاما الماضية أو ما يربو عنها. وفي عام ٢٠٠٦، أعلن ما يقرب من ٧ ٠٠٠ شخص في نيوزيلندا أنهم من أبناء توكيلاو. كما توجد جاليات كبيرة من أبناء توكيلاو في استراليا وساموا. وتشمل تلك

(١) استقيت المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من المصادر المنشورة، بما فيها مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

الجاليات كلا من أولئك الذين ولدوا في الجزر المرجانية في توكيلاو ونسبة متنامية ممن ولدوا خارج توكيلاو.

٣ - ولم يسبق قط أن كان لنيوزيلندا ممثل مقيم في الإقليم. والمسؤول النيوزيلندي الذي يتولى المسؤولية الأساسية عن العلاقات مع توكيلاو هو مدير إقليم توكيلاو، الذي يُعيّنه وزير الخارجية والتجارة في نيوزيلندا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عُيّن مدير جديد للإقليم، هو دافيد بيتون.

ثانياً - التطورات الدستورية والسياسية

٤ - كما ورد في ورقات العمل السابقة المتعلقة بمسألة توكيلاو (انظر A/AC.109/2001/5 و A/AC.109/2002/6 و A/AC.109/2003/10 و A/AC.109/2004/8 و A/AC.109/2005/3)، تُستمد عملية التطوير الدستوري الحالية من القرار الذي اتخذته مجلس الفونو العام (الهيئة النيابية الوطنية لتوكيلاو) في عام ١٩٩٨ باعتماد تقرير شامل معنون "بيت توكيلاو الحديث" تناول المسألة الأساسية التي تواجه توكيلاو، في سعيها إلى وضع إطار دستوري: وهي كيفية بناء هيكل للحكم ونظام إداري يناسبان دولة تتمتع بالحكم الذاتي تقوم على أساس هيكل الجزيرة أو القرية، وتحترم العادات التقليدية في اتخاذ القرارات.

٥ - وفي ما يتعلق بالهيكل التشريعي، وطبقاً للتوصيات الواردة في تقرير "البيت الحديث" الصادر عام ١٩٩٨، وضع نظام انتخابي جديد لمجلس الفونو العام سنة ١٩٩٩. وجرى استعراض مسألة التمثيل في مجلس الفونو العام مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، واتخذت قرارات بشأن طريقة تعيين رئيس مجلس الفونو العام، ودور ومسؤوليات مجلس الحكومة القائمة المكون من ستة أشخاص، وهو من الناحية الفعلية بمثابة الحكومة التنفيذية في الأوقات التي لا يكون فيها مجلس الفونو العام منعقداً. ويتألف المجلس من ثلاثة من الفيول (مثل لكل قرية)، وثلاثة من البولينوكو (عمدة كل قرية).

٦ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أصبحت المقاعد التشريعية في مجلس الفونو العام تتناسب مع عدد السكان في كل جزيرة. وهكذا، فإن مجلس الفونو العام الجديد، الذي حل محل الهيكل السابق المؤلف من ١٨ عضواً (٦ أعضاء لكل جزيرة)، يتألف من ٢٠ عضواً، وتحظى فيه كل من أتاو وفاكاوفو بسبعة مندوبين ونوكونونو بستة مندوبين. وتجري انتخابات ممثلي القرى (الفيول)، والعُمد (البولينوكو)، والمندوبين في مجلس الفونو العام في جميع القرى في كانون الثاني/يناير كل ثلاث سنوات. وقد أُجريت الانتخابات في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ويجري سنويا التناوب بين الممثلين الثلاثة على

منصب رئيس الحكومة. وقد شغله في عام ٢٠٠٧ كوريسا ناساو، ممثل أتافو، الذي فاز بإعادة انتخابه مع بيو تويما، ممثل نوكونونو، الذي سيشغل منصب رئيس الحكومة لعام ٢٠٠٨ ابتداء من شباط/فبراير. كما نجح في الانتخابات ممثل جديد لفاكافو، هو فووا تولوا.

٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عقدت في ويلينغتون أولى المناقشات بشأن وضع إطار جديد للعلاقة بين نيوزيلندا وتوكيلاو، وذلك استناداً إلى دراسات أولية حول دستور توكيلاو قام بتمويلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منتصف التسعينيات من القرن العشرين. وبعد إجراء مشاورات إضافية، اتفق على بيان بشأن "مبادئ الشراكة" في اجتماع مجلس الفونو العام المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ووافقت عليه حكومة نيوزيلندا بعد ذلك. ووفر اتفاق الشراكة مع نيوزيلندا الإطار المتوسط إلى الطويل الأجل الذي يمكن من خلاله المضي قدماً في العمل المتعلق بالتطورات الدستورية وغيرها في توكيلاو. وتناولت الوثيقة مسألة إدارة الشراكة، وحق توكيلاو في تقرير المصير، ولغة توكيلاو وثقافتها، والجنسية النيوزيلندية، والقيم المشتركة، والمساعدة الاقتصادية والإدارية، وتنسيق الخدمات المقدمة إلى توكيلاو، والدفاع والأمن، والشؤون الخارجية، وجالية أبناء توكيلاو في نيوزيلندا. وفي الوقت نفسه، وافقت حكومة نيوزيلندا على خطة لدعم توكيلاو عرفت باسم خطة المساعدة الإدارية. وخلاصة هذه الخطة هي أن جميع الهيئات الحكومية في نيوزيلندا صدرت إليها تعليمات رسمية للنظر في تقديم المساعدة إلى توكيلاو في إطار اختصاص كل منها. ووضعت الترتيبات ليقوم مكتب مدير الإقليم في ويلينغتون بدور جهة الاتصال والتنسيق فيما يتعلق بهذه الخطة.

٨ - وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الفونو العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وافق أيضاً على أن تتولى مجالس القرى الثلاثة المسؤولية الكاملة عن جميع الخدمات العامة في جزرها، وحدد تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موعداً لانحياز ذلك الهدف. وانبثق هذا القرار من اتفاق سابق قائم على النهج المعروف باسم بيت توكيلاو الحديث (انظر الفقرة ٤ أعلاه)، يكون بموجبه مجلس الحكماء التقليدي، في كل جزيرة، الأساس الذي يُستند إليه في أي هيكل للحكم في المستقبل. وبموجب ذلك الترتيب، تفوض مجالس القرى الثلاثة لمجلس الفونو العام سلطة إدارة تلك الأنشطة على الصعيد الوطني (لإطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن عملية استعراض الخدمات العامة لتوكيلاو قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، انظر الوثيقة A/AC.109/2005/3). أما الجانب المتبقي من مشروع البيت الحديث، المعروف باسم "أصدقاء توكيلاو" (أي إطلاع جاليات أبناء توكيلاو في نيوزيلندا والأطراف الأخرى المعنية على ما يستجد من تطورات) فيضطلع به حالياً مكتب مستشار الحكومة القائمة لتوكيلاو

ومكتب مدير الإقليم الموجود في ويلينغتون. وقد أُدمج مكتب مدير الإقليم ضمن وحدة أكبر هي وحدة العلاقات الخاصة، وتضطلع بالمسؤولية عن علاقة نيوزيلندا مع توكيلاو (وكذلك مع نيوي)، ويعمل في هذه الوحدة موظفون من كل من وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية النيوزيلندية.

٩ - وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الفونو العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، اتخذ أيضا قرارا رسميا بتوافق الآراء، وبتأييد من جميع مجالس القرى الثلاثة، بـ "تأييد الحكم الذاتي ضمن الارتباط الحر بنيوزيلندا بوصفه الخيار الذي سيجري الآن بحثه بنشاط مع حكومة نيوزيلندا". وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٣، وعقب مشاورات مكثفة أُجريت في القرى الثلاث جميعها، اعتمد مجلس الفونو العام ورقة أوصت بها لجنته الخاصة المعنية بالدستور، وضمت كل العناصر الرئيسية المتوقعة أن يركز عليها الدستور في نهاية المطاف. واستندت الورقة إلى الممارسات العرفية والقواعد المكتوبة لمجلس الفونو وأجزاء من قانون نيوزيلندا.

١٠ - وتم التوصل، في اجتماع مجلس الفونو العام المعقود في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٤، إلى اتفاق على الخطوات المطلوب اتخاذها لإنفاذ ذلك القرار. وشملت الأعمال التحضيرية سلسلة من المناقشات مع كبار المسؤولين في كل من ويلينغتون وآييا، واجتماعات مع المستشار الدستوري لتوكيلاو، البروفسور توني أنجيلو، وكذلك مع كبار المسؤولين والقيادات السياسية في توكيلاو، وعددا من الاجتماعات التي عقدت مع جاليات توكيلاو فيما وراء البحار، في نيوزيلندا وساموا وساموا الأمريكية وهاواي وأستراليا. وأثناء زيارة رئيسة وزراء نيوزيلندا لتوكيلاو في آب/أغسطس ٢٠٠٤، رحبت بقرارات توكيلاو بشأن مركزها السياسي في المستقبل، وأكدت لتوكيلاو استمرار صداقة نيوزيلندا ودعمها لها وهي في سبيلها إلى وضع قانون تقرير المصير.

١١ - وتواصل النظر في مشروع الدستور في اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بالدستور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ومجلس الفونو العام، وأيده مجلس الفونو العام في آب/أغسطس ٢٠٠٥، كأساس للقانون المقترح لتقرير المصير. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ اتخذ مجلس الفونو العام عددا من القرارات بشأن مشروع دستور توكيلاو وإطاره التشريعي، وتوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات سن القوانين، ودور الهيئة الاستشارية الدستورية، والجهاز القضائي، والصندوق الاستئماني الدولي لتوكيلاو الذي أنشئ مؤخرا.

١٢ - وبدعوة من رئيسة وزراء نيوزيلندا، قام مجلس الحكومة القائمة في توكيلاو بزيارة لنيوزيلندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لإجراء مناقشات سياسية رفيعة المستوى بشأن

التطورات السياسية الأخرى في توكيلاو. واجتمع المجلس مع الحاكم العام، ورئيسة الوزراء، ووزير الشؤون والتجارة الخارجية، ومع زعيم المعارضة. وعقد المجلس أيضا سلسلة من الاجتماعات مع جاليات أبناء توكيلاو الرئيسية في نيوزيلندا. وقام أعضاء المجلس بزيارة رسمية أخرى لنيوزيلندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، واجتمعوا مرة أخرى مع جاليات أبناء توكيلاو الرئيسية في نيوزيلندا.

١٣ - ووافق مجلس الفونو العام في اجتماعه الذي عقده في آب/أغسطس ٢٠٠٥ على نص مشروع معاهدة الارتباط الحر بين توكيلاو ونيوزيلندا. وسيشكل مشروع المعاهدة ومشروع الدستور، اللذين يطلق عليهما "المجموعة الشاملة لعناصر الاستفتاء"، أساسا للاستفتاء على تقرير المصير. كما عين مجلس الفونو العام لجنة للترجمة ومفوضية للاستفتاء، وحدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موعد إجراء الاستفتاء في الفترة من ١١ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ووافق المجلس على أن تكون أغلبية الثلثين العامة من الأصوات الصحيحة للناخبين هي الأغلبية اللازمة لتغيير وضع توكيلاو، كما قرر أن يجري الاستفتاء بالتتابع في آييا والجزر الثلاث.

١٤ - أُجري الاستفتاء على تحديد مركز توكيلاو مستقبلا في موعده المقرر، وهو شباط/فبراير ٢٠٠٦. وصوّت ستون في المائة من مجموع الناخبين المسجلين من أبناء توكيلاو تأييدا للحكم الذاتي مع الارتباط الحر بنيوزيلندا. على أن تلك النسبة المئوية لم تكن كافية لتلبية أغلبية الثلثين اللازمة. وبلغت الأرقام، بلغ مجموع عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٥٨٤ ناخبا (بنسبة ٩٥ في المائة من المصوّتين المسجلين)، وبلغ عدد المؤيدين ٣٤٩ ناخبا وعدد المعارضين ٢٣٢ ناخبا. واعتُبرت ثلاثة أصوات غير صحيحة. وأُجري التصويت بحضور بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة، التي رأت أن عملية التصويت تتمتع بالمصادقية وتعكس إرادة الشعب. وفي أعقاب الدعوة التي تلقاها روبرت آيسي، الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، من حكومة نيوزيلندا بالنيابة عن توكيلاو ونيوزيلندا، مثل السيد آيسي اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار طوال عملية الاستفتاء. وكان يرافقه ممثل لوحدة إنهاء الاستعمار بإدارة الشؤون السياسية. وحضر أيضا من الأمم المتحدة ممثلون عن شعبة المساعدة الانتخابية، من المقرر ومن فيجي على حد سواء، وذلك لمراقبة الانتخابات^(٢).

(٢) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن استفتاء توكيلاو لعام ٢٠٠٦، انظر A/AC.109/2006/20 و A/AC.109/2007/11.

١٥ - وبعد إجراء الاستفتاء، اتفق مجلس الحكومة القائمة وحكومة نيوزيلندا على ترك برنامج الاستفتاء مطروحا على طاولة البحث لمواصلة النظر فيه مستقبلا. وفي أعقاب مشاورات بين مجلس الحكومة القائمة والقرى الثلاث ومجلس الفونو العام في آب/أغسطس ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الفونو العام قرارا بتوافق الآراء بإجراء استفتاء ثان في أواخر عام ٢٠٠٧. وسيظل الدستور المقترح ومشروع المعاهدة، المشار إليهما عادة باسم "المجموعة الشاملة لعناصر الاستفتاء على تقرير المصير"، على حالهما، وسيظل الحد القانوني لقبول الاقتراح هو أغلبية الثلثين، أي ٦٦ في المائة من الأصوات زائدا صوت واحد.

١٦ - وجاءت الأعمال التحضيرية لهذا الاستفتاء الثاني في أعقاب الأعمال التحضيرية للاستفتاء السابق بفترة وجيزة. وجرت مشاورات مستفيضة على كل جزيرة مرجانية، مع التركيز بصفة أساسية على ضمان أن يفهم جميع المصوتين بشكل واضح ما ينطوي عليه التحول المقترح إلى الحكم الذاتي (وبالمثل ما لا ينطوي عليه). وجرت أيضا اتصالات بين القيادة في توكيلاو وحاليات توكيلاو خارج الجزر المرجانية. وكان تنظيم حملة مكثفة لتسجيل الناخبين من بين السمات التي ميزت الأعمال التحضيرية لفترة ما قبل الاستفتاء. وبلغ عدد المسجلين للتصويت في استفتاء عام ٢٠٠٧، ٧٨٩ شخصا، بزيادة قدرها ٢٥ في المائة على قوائم الناخبين لعام ٢٠٠٦.

١٧ - وطبقا لما قرره مجلس الفونو العام بأن يجري الاستفتاء في أواخر عام ٢٠٠٧ وقبل بداية موسم الأعاصير، تم الاتفاق على الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر كموعدا لإجراء التصويت. وجرى التصويت في أيا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وتلاه تصويت أيام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي في فاكافو ونوكونونو وأتافو. وكان إقبال الناخبين، وعدددهم ٦٩٧ ناخبا، كنسبة مئوية من المسجلين، أقل منه خلال الاستفتاء الأول، حيث كان أغلب المصوتين ضمن المسجلين للتصويت من خارج توكيلاو. وكانت نتائج التصويت كما يلي: صوت ٤٤٦ تأييدا للاقتراح بالتحويل إلى الحكم الذاتي، مما يمثل ٦٤,٤ في المائة من الأصوات الصحيحة المدلى بها؛ ورفض الاقتراح ٢٤٦ من المصوتين؛ وكانت خمسة أصوات غير صحيحة. ونظرا لأن هذا العدد يقل عن حد الثلثين اللازم لتغيير مركز الإقليم، كانت نتيجة الاستفتاء هي بقاء توكيلاو إقليما تابعا. وكما كانت عليه الحال في الاستفتاء الأول، أُجري التصويت بحضور بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة، التي اعتبرت أن عملية التصويت تتمتع بالمصداقية وتعكس إرادة الشعب. ومثل السفير روبرت آيسي، الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة، مرة أخرى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار طيلة عملية الاستفتاء، يرافقه ممثل لوحدة إنهاء الاستعمار بإدارة الشؤون السياسية.

وحضر ممثلون من شعبة المساعدة الانتخابية من أجل رصد الانتخابات بشكل رسمي بالنيابة عن الأمم المتحدة^(٣).

١٨ - وفي أعقاب إعلان نتائج الاستفتاء، اجتمع مجلس الفونو العام في أتافو يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وقرر إحالة "مسألة الطريق الذي ستسلكه توكيلاو في المستقبل" إلى التاوبوليغا (مجلس الحكماء) ليرفع تقريراً إلى الاجتماع المقبل لمجلس الفونو العام (شباط/فبراير ٢٠٠٨). وتقرر أيضاً أن يقوم مجلس الحكومة القائمة بوضع تقرير يأخذ في الاعتبار آراء حكومة نيوزيلندا. وكانت المشورة التي أسدتها حكومة نيوزيلندا عن طريق مدير توكيلاو هي أن يُترك لتوكيلاو القرار في كيفية التصرف في مسألة إنهاء الاستعمار. ولن تقف نيوزيلندا في طريق أي قرار يتخذه مجلس الفونو العام. بيد أنه طُرح اقتراح مؤداه أنه ربما يكون من المفيد السماح بمرور عدة سنوات قبل إجراء استفتاء آخر. ومن بين الشواغل الرئيسية التي أعرب عنها مجلس الفونو العام كيفية ضمان بقاء مشروع المعاهدة على طاولة البحث. واتخذ مجلس الفونو العام قراراً بأن يوجه رسالة إلى حكومة نيوزيلندا يطلب فيها أن تظل "المجموعة الشاملة لعناصر الاستفتاء" برمتها (ويقصد بها مشروع المعاهدة ومشروع الدستور اللذان سبق وأن وُفق عليهما وكانا بمثابة الأساس الذي قامت عليه الاقتراحات السابقة) على طاولة البحث.

١٩ - واجتمع مجلس الحكومة القائمة أيضاً على هامش مجلس الفونو العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وناقش مع مدير توكيلاو والمستشار الدستوري لتوكيلاو النتائج التي أسفر عنها الاستفتاء، والطريق الذي يمكن أن تسلكه توكيلاو في المستقبل. وأحاط مجلس الحكومة القائمة علماً بالمشورة التي تفيد بإمكانية تغيير توكيلاو لحد أغلبية الثلثين للاستفتاء في المستقبل، غير أنه ينبغي لها وضع تدابير لضمان وجود أغلبية واضحة في كل قرية لضمان تحقيق الوحدة. وأحاط مجلس الحكومة القائمة علماً أيضاً بالتزام توكيلاو القوي بتقرير مصيرها وبرغبتها في تعديل الدستور. ووجه المجلس مستشاريه القانونيين إلى القيام بالتعديلات المطلوبة في الدستور وإعادة توزيعه على جميع القرى.

٢٠ - ورأى المجلس أيضاً أنه في ضوء ما حققته توكيلاو من تعزيز لأمنها المالي، ينبغي لها الآن التركيز على تنفيذ العديد من المشاريع ذات الأولوية المتعلقة بالبنية التحتية والشحن. وأُتفق أيضاً على ضرورة القيام بكثير من العمل من أجل تحسين القرى وتطويرها، وفي سبيل تطوير مجلس الفونو العام، ومجلس الحكومة القائمة لتوكيلاو، والخدمة العامة في توكيلاو.

(٣) للاطلاع على تقرير كامل عن الاستفتاء الذي أُجري في توكيلاو في عام ٢٠٠٧، انظر

.A/AC.109/2007/19

ثالثا - العلاقات الخارجية

٢١ - حسبما ورد في الفقرتين ٩ و ١٠ من بيان مبادئ الشراكة، فإن توكيلاو، بوصفها إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي، لا تتمتع حاليا بالشخصية القانونية الدولية التي تؤهلها للدخول بنفسها في التزامات قانونية دولية رسمية. ونيوزيلندا هي المسؤولة عن الدخول في أي التزامات من هذا القبيل بالنيابة عن توكيلاو، بعد التشاور مع توكيلاو بشأن رغباتها. وتشارك توكيلاو بنفسها في المنظمات الإقليمية والدولية بالقدر الذي توفره تلك المنظمات.

٢٢ - وتوكيلاو عضو في وكالة مصائد الأسماك لمتدى جنوب المحيط الهادئ، وجماعة جنوب المحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، انضمت توكيلاو كعضو منتسب إلى لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ. وفي أواخر ذلك الشهر، حضر رئيس حكومة توكيلاو اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ، حيث جرى الترحيب بانضمامها إليه لتشارك في أعماله لأول مرة بصفة مراقب. وتقرر منذ ذلك الحين أن تحتفظ توكيلاو بصفة المراقب إلى أن يأتي الوقت الذي تقرر فيه تغيير مركزها، من خلال قانون لتقرير المصير. وتوكيلاو أيضا عضو منتسب في منظمة الصحة العالمية وفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٢٣ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، قام رئيس وزراء ساموا بأول زيارة رسمية إلى توكيلاو، وتم في أثنائها التوقيع على مذكرة تفاهم اتفق فيها الإقليم وساموا على برنامج سنوي للأنشطة في مجالات من قبيل التعليم والشحن والتعاون الاقتصادي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عُقدت أول جولة من المحادثات الرسمية مع رئيس وزراء ساموا، كما هو منصوص عليه في مذكرة التفاهم. بعد ذلك، أضحت الاتصالات بين القيادة في توكيلاو وحكومة ساموا أكثر تواترا، وزاد الاتفاق على مجالات التعاون العملي، من قبيل السماح لتوكيلاو بشحن بعض النفايات إلى ساموا.

٢٤ - وفي أعقاب الزيارة التي قام بها المدير العام لأمانة جماعة جنوب المحيط الهادئ إلى توكيلاو في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أُتفق على أن توكل إلى عضو أقدم في أمانة الجماعة مهمة تنسيق برنامج أنشطة توكيلاو، مع التركيز على الصحة المجتمعية والشباب والمرأة ومصائد الأسماك والتنمية الثقافية.

٢٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، دخلت نيوزيلندا وتوكيلاو في اتفاق مع فرنسا بشأن تعيين الحدود البحرية بين واليس وفوتونا وتوكيلاو. وتدور الآن مناقشات بهذا الشأن في كيريباس، كما عُقدت مناقشات أولية مع جزر كوك وساموا.

رابعاً - الظروف الاقتصادية

٢٦ - تؤدي القيم والممارسات التقليدية والمجتمعية دوراً رئيسياً في المساهمة في حالة من الرفاه العام والمساواة في الإقليم، كما تدل على ذلك مبادئ نظام "إناتي"، والأهمية التي تعزى إلى التمسك بمفهوم الأسرة و/أو الأسرة الموسعة. ويتطلب تقليد "إناتي" إيداع الأغذية والمنتجات في موقع مركزي، ثم يقوم الموزعون بتقسيمها حصصاً على أساس "مجموعات حصص". ويوفر هذا المبدأ نظاماً مأموناً للتوزيع يلبي احتياجات كل فرد من أفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم المسنون والأرامل والوالد الوحيد أو الوالدة الوحيدة والأطفال.

٢٧ - ومن القيود الرئيسية التي تعوق النمو الاقتصادي المعوقات الطبيعية من قبيل صغر حجم توكيلاو، وموقعها المنعزل، والتباعد الجغرافي للجزر المرجانية، وقلة الموارد الطبيعية ورداءتها، والتعرض للكوارث الطبيعية (مثل الأعاصير). وقد أمكن حتى الآن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي لتوكيلاو بفضل ارتفاع مستويات المساعدة المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة.

٢٨ - وتتمتع توكيلاو بخليط فريد من موارد الإيرادات التقليدية والحديثة. وبفضل التمويل الحكومي، تدفع لعدة قرويين أجور منتظمة مقابل مختلف الواجبات القروية التي تتراوح بين التشييد وشحن القوارب وتقديم المساعدة إلى مجلس الفونو العام وكيانات عامة أخرى. وقد أدى نقل الخدمات العامة إلى الجزر المرجانية أيضاً إلى زيادة عدد الموظفين العاملين بأجر، فضلاً عن الحاجة إلى تنمية المهارات المتخصصة أو المؤهلات. وشهدت السنوات القليلة الماضية زيادة في المشاريع الصغيرة والاهتمام بتوليد الإيرادات النقدية. غير أن الحرفيين يفضلون الإبقاء على الحرف اليدوية باعتبارها ممارسة ثقافية بدلاً من استغلالها لتحقيق مكاسب تجارية. وقد استثمرت أموال كثيرة لتوسيع نطاق مصائد الأسماك تجارياً طيلة العقد الماضي، إلا أن النهج المفضل لا يزال يتمثل في إبقاء استغلال مصائد الأسماك الحرفية عند مستوى الكفاف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى وسائل نقل موثوق بها يجعل من المستحيل تقريباً منافسة مصائد أسماك ساموا الأقرب إلى الأسواق.

٢٩ - وتشكل هجرة ذوي المهارات تحدياً مستمراً لاستدامة أي جهد. غير أنه، على خلاف الجزر الأخرى المشاركة في الارتباط الحر مع نيوزيلندا، وبالتحديد نيوي وجزر كوك

حيث يعرف عدد السكان انخفاضاً سريعاً، تمكنت توكيلاو من الاحتفاظ بعدد ثابت من السكان. ورغم أن التعداد الأخير أظهر بالفعل انخفاضاً في هذا العدد، فإن زعماء توكيلاو يرون أن معظم الناس لا يغادرون توكيلاو إلا مؤقتاً، أساساً لأسباب دراسية حيث لا يتوفر التعليم في مدارس الجزر المرجانية لما بعد السنة الدراسية الحادية عشرة صحية، حيث أن (المستشفيات ليست مجهزة في الوقت الحالي إلا للخدمات الأساسية)؛ وبحسب العمل. وستبين السنوات المقبلة ما إذا كان هناك ما يبرر هذه الرؤية للاحتفاظ بالسكان. والواضح جداً لكل من توكيلاو ونيوزيلندا هو أنه ينبغي الإبقاء على الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والنقل والاتصالات في مستويات تسمح لسكان الجزر المرجانية أن يحتفظوا بالثقة في نوعية الحياة في جزر توكيلاو المرجانية. ولهذا الغرض، يجري حالياً إنجاز برامج كبرى لتحسين المرافق والخدمات الصحية والتعليمية، تمولها موارد إضافية من نيوزيلندا. وتجري أيضاً عملية تحديث كبيرة لخدمة النقل البحري في توكيلاو.

ألف - التطورات الاقتصادية

٣٠ - تقدم نيوزيلندا المساعدة إلى توكيلاو بموجب أحكام ترتيبات دعم اقتصادي مدتها ثلاث سنوات. ووقع أحدث هذه الترتيبات كل من وزير خارجية نيوزيلندا، وأولو - أو - توكيلاو (رئيس حكومة توكيلاو) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتشمل الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وتخصص ما يصل إلى ٤٣,١٨ مليون دولار نيوزيلندي من المساعدات لتوكيلاو^(٤). وأعلن وزير الخارجية أيضاً عن تبرع إضافي من نيوزيلندا إلى الصندوق الاستئماني الدولي لتوكيلاو. والغرض من هذا الصندوق، الذي أنشئ رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، هو توفير الأمن عبر الأجيال، وأن يكون مصدراً مستقلاً للدخل في توكيلاو. وبفضل التبرعات المقدمة من توكيلاو ونيوزيلندا وأستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بلغت الأموال الموجودة في الصندوق حالياً ٣٣ مليون دولار نيوزيلندي.

٣١ - وقد حددت ميزانية توكيلاو العامة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بمبلغ قدره ١٣,١٨ مليون دولار. وتخضع الميزانية بكاملها الآن لسيطرة توكيلاو (في السابق كانت توكيلاو تسيطر على عنصر دعم الميزانية، ولكن ليس على أموال مساعدة المشاريع)، ولا تزال نيوزيلندا هي المصدر الرئيسي للدعم الاقتصادي. ويدخل في الدعم العام للميزانية ١٠ ملايين دولار لتكاليف التشغيل، و ١,٠٥ مليون دولار للمساعدة التقنية، و ١,١٢ مليون دولار

(٤) في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كان دولار نيوزيلندا يساوي ٠,٧٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

للمساعدة المتعلقة بالهياكل الأساسية، و ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لخدمات النقل البحري ورصيد للبرامج الأخرى ذات الصلة. وبحلول فترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، من المتوقع أن تزيد المساعدة العامة المقدمة إلى توكيلاو لتصل إلى ١٥,٣ مليون دولار.

٣٢ - واستمرت طوال عام ٢٠٠٧ المناقشة داخل توكيلاو ومع نيوزيلندا بشأن الأهداف والمقاصد الملائمة والقابلة للتحقيق في مجال التنمية الاقتصادية. واعترافاً بأن الإنجازات في هذا القطاع الرئيسي كانت في السنوات الأخيرة متواضعة على أحسن تقدير، أكد كل من توكيلاو ونيوزيلندا من جديد التزامهما بتحديد الأنشطة والمشاريع التي يمكن إنشاؤها والاحتفاظ بها بشكل قابل للاستمرار.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمصائد التجارية للأسماك، تحصل توكيلاو، بمقتضى معاهدة عام ١٩٨٧ لمصائد الأسماك المبرمة بين حكومات بعض جزر المحيط الهادئ وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، على رسوم تدفعها سفن الولايات المتحدة التي تقوم بالصيد في منطقتها الاقتصادية الخالصة. وقد حصلت توكيلاو من رسوم الصيد هذه على مبلغ قدره ١ مليون دولاراً في عام ٢٠٠٧.

٣٤ - وفي دورة البرنامج القطري السابقة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧، أسهم البرنامج الإنمائي من مكتبه المتعدد الأقطار في ألبا في تعزيز القدرات الاجتماعية والاقتصادية للإقليم، والتنمية البشرية المستدامة، والحد من خطر الكوارث، والطاقة، والبيئة. وتمثلت بعض معالم علاقة البرنامج الإنمائي بتوكيلاو خلال هذه الدورة في توقيع مذكرة التفاهم بين توكيلاو وساموا للسماح لتوكيلاو بشحن بعض النفايات إلى ساموا، وهي سياسات وطنية للطاقة لتوكيلاو تتضمن دراسات ومشاريع نموذجية بشأن الطاقة المتجددة، والدعم المقدم للأعمال التحضيرية الأولية المؤدية إلى إجراء استفتاءات بشأن تقرير المصير. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، استضاف الإقليم عشر منظمات إقليمية ودولية. وكانت هذه أول زيارة عملت خلالها مؤسسات من الأمم المتحدة، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، لوضع تقرير واستراتيجية بعثة مشتركة لتوكيلاو. وصدر في نهاية عام ٢٠٠٧ لمناقشة أولية مشروع استراتيجية لعمل الوكالات النشطة في توكيلاو، يغطي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، شارك في إعداده الأمم المتحدة ومجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ. ويؤمل أن تسمح هذه الاستراتيجية بتجنب اعتماد المنظمات الدولية والإقليمية لنهج تدريجي في تلبية الاحتياجات الإنمائية لتوكيلاو. واتفقت نيوزيلندا وتوكيلاو على النظر إلى الطريقة التي يمكن بها ترشيد تفاعل توكيلاو مع عدد متزايد من الشركاء الإنمائيين والوكالات الإنمائية ليعكس احتياجات توكيلاو في المقام الأول.

٣٥ - وسيركز البرنامج القطري المشترك بين توكيلاو والبرنامج الإنمائي للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢ على النمو الاقتصادي العادل والحد من الفقر، والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، ومنع الأزمات والانتعاش منها، والإدارة البيئية المستدامة، مع المساواة بين الجنسين كموضوع شامل. وسيُقدّم الدعم للتخطيط الإنمائي الوطني، ويجري إعداد تقرير أول عن الأهداف الإنمائية للألفية لتوكيلاو لتقديمه إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٠، كما سيوضع لأول مرة لتوكيلاو دليل للتنمية البشرية ودليل للتنمية البشرية مرتبط بنوع الجنس، وتوضع خيارات عملية للاحتفاظ بالسكان، وإدراج الدخل وأسباب الرزق المستدامة. وسيستمر الدعم المقدم لتنمية القدرات كما أن من المتوقع أن تكون هناك مبادرة جديدة لتدريب الشباب على القيادة. وستعزز الآليات والقدرات المؤسسية من أجل استجابة فعالة للكوارث. وسيتم دعم المبادرات المجتمعية وزيادتها من خلال تخطيط على الصعيد المحلي يراعي الفوارق بين الجنسين، خاصة للإدارة البيئية، والحد من خطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، وأسباب الرزق المستدامة، وكفاءة استخدام الطاقة، واستخدام الطاقة المتجددة.

٣٦ - وسيواصل البرنامج الإنمائي دعمه لمشاركة توكيلاو في برنامج المنح الصغيرة لمرق البيئة العالمية من خلال صندوق المحيط الهادئ للبيئة التابع لوكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية. وستنفذ كل هذه المبادرات تحت قيادة حكومة توكيلاو وبالتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠٠٨-٢٠١٢)، ومع وكالات مجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ من خلال إطار العمل المتكامل المشترك بين الأمم المتحدة والمجلس للتنمية في توكيلاو (انظر الفقرة ٣٤، أعلاه).

٣٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، ضرب توكيلاو إعصار بقوة ٥ درجات (إعصار بيرسي)، أحدث ضرراً كبيراً في الهياكل الأساسية لتوكيلاو، وسبب أضراراً كبيرة لجزيرتي نوكونو وفاكاوفو المرجانيتين. وبالإضافة إلى المساعدة التي قدمتها نيوزيلندا، تلقت توكيلاو عروضاً سخية للمساعدة من البرنامج الإنمائي وحكومتَي أستراليا وساموا. وبناء على طلب من منسق الأمم المتحدة المقيم في آبيا، أوفد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فريقاً لتنسيق أعمال التقييم في حالات الكوارث بعد أسبوع من وقوع الكارثة. وأجرى الفريق تقييماً للضرر الذي أحدثه الإعصار، وحدد المناطق التي تتطلب من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة على سبيل الأولوية. وقد أسهم أيضاً في جهود الإغاثة عدد من المنظمات غير الحكومية (على سبيل المثال جمعية الصليب الأحمر في ساموا)، والأفراد. وتعطى إصلاحات الحواجز البحرية ومدّها أولوية عالية في جميع القرى الثلاث.

٣٨ - وفي عام ٢٠٠٧، قدم البرنامج الإنمائي ٢٠٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمشروع الحواجز البحرية. ورغم أن المشروع بدأ ببطء شديد بعد توقيعه في عام ٢٠٠٦، فقد أُحرز في عام ٢٠٠٧ تقدم جد ملحوظ. والعمل جارٍ حالياً لإنجاز المشروع في إطار صيغة وطنية للتنفيذ خصصت بموجبها لكل جزيرة مرجانية أموال من المبلغ الإجمالي لإنفاقها على تدعيم الحواجز البحرية الخاصة بها. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، تم الانتهاء من تحسين الحاجز البحري المحيط بجزيرة فيل الصغرى. وهي جزيرة سكنية في المقام الأول تابعة لجزيرة فاكوفو. وهناك حالياً مسعى للحصول على حماية مماثلة للجزيرة السكنية الثانية (فينوافالا) التي تضم أيضاً مدرسة ومستشفى. ولا يزال العمل مستمرا في أتافو ونوكونونو في أكثر مناطق القريتين عرضة للخطر. ويعزى التقدم البطيء في أتافو ونوكونونو أساساً إلى بطء تسليم أكياس الحجارة من وراء البحار.

باء - الخدمات العامة

٣٩ - لم يجر الإبلاغ عن أي تطورات أخرى خلال الفترة المشمولة بالاستعراض (انظر الوثيقة A/AC.109/2005/3، الفقرات من ٣٢ إلى ٣٤).

جيم - النقل والمواصلات

٤٠ - لا توجد في توكيلاو مهامب للطرقات، ويتمثل خيارها الرئيسي في مجال النقل في سفينة وحيدة هي السفينة MV Tokelau ذات القدرة المحدودة على نقل البضائع والركاب، وتقوم برحلة كل أسبوعين بين توكيلاو وآيبا، وتتولى أيضاً تقديم خدمات النقل فيما بين الجزر المرجانية. وكانت بعثة الأمم المتحدة التي زارت الإقليم في آب/أغسطس ٢٠٠٢ خلصت إلى أن انعدام خيارات أخرى للنقل يمثل واحدة من أكبر العقبات التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، وأوصت بالنظر الجاد في إمكانية فتح خط لعبارة لتوفير خدمات النقل فيما بين الجزر المرجانية، وإقامة مهبط للطائرات في إحداها. وقد بدأت نيوزيلندا منذ عام ٢٠٠٣ في تغطية التكاليف اللازمة لتسيير رحلات إضافية لسفن أكبر سعة تستأجرها من شركة ساموا المحدودة للنقل البحري. وقد تم الانتهاء من إجراء استعراض لخدمات النقل البحري، وتنظر نيوزيلندا الآن في إمكانية القيام، في إطار برنامجها للمساعدة الإنمائية الرسمية، بتسديد تكاليف شراء سفينة يتم بناؤها لهذا الغرض وتكون مملوكة لحكومة توكيلاو، أو تكاليف استئجار خدمات سفينة على مدى طويل. وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن إنهاء الاستعمار التي عقدت في فيجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أعلن مدير الإقليم دافيد بايتون أنه يسعده أن يلاحظ أوجه التقدم الكبير المحرز في تحسين خدمات

النقل. وقد تم إحراز تقدم أيضا في إنجاز الدراسات المتعلقة بإدخال تحسينات على مرافق الرسو في كل جزيرة من الجزر المرجانية.

٤١ - وتشكل الأعمال الجارية لاستحداث هياكل أساسية في توكيلاو، وصيانة المرافق الموجودة جانبا رئيسيا من العلاقات بين توكيلاو ونيوزيلندا. وتضطلع حكومة توكيلاو بمسؤولية تحديد أولويات المشاريع سواء كان ذلك على مستوى الخدمة المدنية أو على مستوى مجالس القرى. وجدير بالذكر أنه في غضون تحديد الأولويات بشأن ما سيتم استحداثه في كل جزيرة من الجزر المرجانية من هياكل أساسية، لم يقدم حتى الآن أي اقتراح من أي مجلس من مجالس الجزر لإقامة مهبط للطائرات. وقد منحت الأولوية العليا للارتقاء بمستوى المدارس والمستشفيات في كل جزيرة من الجزر بالنسبة لدورة البرامج للسنوات الثلاث القادمة.

٤٢ - وعلى مدى أكثر من عشر سنوات، أنفقت استثمارات كبيرة لتيسير الاتصالات فيما بين أبناء توكيلاو في ما بين جزيرة مرجانية وأخرى، وأيضا في ما بينهم وبين العالم الخارجي. فقد تم في نيسان/أبريل ١٩٩٧ افتتاح شركة توكيلاو للاتصالات السلكية واللاسلكية، بتكلفة أربعة ملايين دولار نيوزيلندي، لتوفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية. ولتوكيلاو أيضا موقع على الشبكة العالمية عنوانه (www.dot.tk) افتتح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ويقدم الموقع، مجانا ولقاء رسوم، أسماء النطاقات لفتح صفحات على الشبكة العالمية. وقد افتتح هذا الموقع بموجب اتفاق لمنح التراخيص التجارية أبرم بين الشركة وشركة خاصة، هي شركة Taloha Inc، وينظر إليه على أنه سيدر عائدات على الإقليم دون أن يتطلب ذلك من الشركة أي نفقات رأسمالية^(٥).

٤٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، افتتحت محطات إذاعة تعمل بالتضمين الترددي (FM) في كل جزيرة من الجزر المرجانية الثلاث بتمويل من الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية. وبالرغم من أن تلك المحطات تعمل في الوقت الراهن بشكل مستقل، فهناك خطط لربطها مرة واحدة كل أسبوع على الأقل لتقديم برنامج وطني. ويجري النظر في هذا الأمر في إطار مشروع النهوض بوسائل الإعلام الممول من اليونسكو. وهذه المحطات الإذاعية، إنما تعتبر وسيلة ممتازة للحفاظ على التراث الثقافي للإقليم، وتيسير الاتصال والشفافية فيما يتعلق بالمسائل المجتمعية واتخاذ القرارات، نظرا لأنها تبث الاجتماعات التي يعقدها مجلس الحكماء في كل جزيرة من الجزر المرجانية.

(٥) نشرة صحفية "صناعة التاريخ" (شباط/فبراير)، ومعلومات نقلها مدير توكيلاو.

٤٤ - وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد موّل، في عام ٢٠٠٤، استعراضا شاملا للاتصالات السلكية واللاسلكية، وحفز على إجراء عدد من الإصلاحات في شركة توكيلاو للاتصالات السلكية واللاسلكية، وعلى دمج مرافق شبكة الإنترنت وخدماتها. وبتمويل من الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم في عام ٢٠٠٥، استحداث موقع قانوني لتوكيلاو على الشبكة العالمية، يهدف إلى إطلاع سكان توكيلاو على دستور توكيلاو وجميع تشريعاتها، وجرى افتتاحه في شباط/فبراير من عام ٢٠٠٦.

دال - الإمداد بالطاقة الكهربائية

٤٥ - بدأ العمل في عام ٢٠٠١ في شبكة توليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بالديزل في الجزر المرجانية الثلاث جميعها تحت رعاية الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية. وبلغت تكلفة المراحل الأولية للمشروع التي أنجزت في عام ٢٠٠٤، حوالي مليوني دولار نيوزيلندي. وفي عام ٢٠٠٥، تم التوصل إلى اتفاق على إتمام مشروع بكلفة إضافية قدرها مليون دولار نيوزيلندي. وقد أوشك العمل في المشروع الآن على الانتهاء. ويحظى هدف توكيلاو الرامي إلى تزويدها بصورة كاملة بمصادر الطاقة المتجددة بدعم من مشروع شبكة الطاقة الشمسية (الفولطا ضوئية) الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتلقى مساهمات من الحكومة ومن فرنسا. ويغطي المشروع ١٥ من الأسر المعيشية في فاكوفو، وسيتم توسيع نطاقه ليعطي الجزر الثلاث مما يقلل بدرجة كبيرة الاعتماد على الوقود الأحفوري. ومما يؤكد أهمية أن تقطع توكيلاو شوطا هاما نحو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، الارتفاع المطرد في تكلفة الوقود الأحفوري المستورد فضلا عن الحاجة الحيوية إلى إذكاء الوعي بين أهالي الجزر المرجانية بأهمية حفظ الطاقة واستخدامها على نحو يتسم بالكفاءة.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - التعليم

٤٦ - يتيح التعليم الإلزامي في توكيلاو التعليم الابتدائي والثانوي للجميع. ولما كانت توكيلاو عضوا في جامعة جنوب المحيط الهادئ، فيمكنها أيضا الاستفادة من نظام التعليم بالاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يعرف باسم شبكة جامعة جنوب المحيط الهادئ، عن طريق محطة ساتلية أنشئت في أتافو. وبالرغم من المستويات الكبيرة والمتزايدة لتمويل التعليم على امتداد سنوات عديدة، لا تزال المعايير التعليمية في الجزر متدنية نسبيا. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل عددا كبيرا من السكان يغادر الجزر بحثا عن فرص أفضل لتعليم

أبنائهم في ساموا، ونيوزيلندا وأماكن أخرى. وتقر توكيلاو ونيوزيلندا كلاهما بضرورة معالجة هذه الحالة بصورة حازمة في الوقت الذي يقران فيه أيضا بأن التطلع نحو الأفضل في مجالي التحصيل العلمي والتطور الوظيفي سيظل دوما من العوامل الرئيسية لمغادرة بعض القطاعات السكانية للجزر. وبالإضافة إلى برنامج كبير لبناء وتحديد المدارس، بذلت جهود في العام الماضي لوضع المناهج الدراسية، وتدريب مديري المدارس والموظفين الأقدم وتوسيع نطاق شمول التعليم الثانوي في عام ٢٠٠٨ ليغطي العام الدراسي الثاني عشر مع احتمال زيادة توسيعه ليشمل في عام ٢٠٠٩ العام الدراسي الثالث عشر.

باء - الصحة

٤٧ - سيظل تقديم خدمات صحية كافية لسكان ثلاث جزر مرجانية متفرقة تصلها ببقية العالم وسائل نقل بحرية، يشكل دائما أحد أكبر التحديات المطروحة على توكيلاو. والمتبرعون الرئيسيون للرعاية الصحية هم منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن حكومة أستراليا وأمانة جماعة المحيط الهادي. والأولويات المحددة للخطط الصحية الوطنية هي كالتالي: (أ) أسباب توفير الصحة في الجزر والمجتمعات المحلية؛ (ب) الأخذ بأساليب حياة صحية؛ (ج) إقامة شراكات في مجال الصحة؛ (د) استحداث خدمات للرعاية الصحية الأولية يمكن الوصول إليها؛ (هـ) المشاركة الناجحة للمجتمعات المحلية، (و) إنشاء وتحسين شبكة للخدمات الصحية^(٦).

٤٨ - ولكل جزيرة من جزر توكيلاو المرجانية مستشفى رئيسي مجهز بموظفين ومعدات على نحو يمكن من تقديم الرعاية الطبية الأساسية والخدمات ذات الصلة. ويتمثل التحدي المتواصل في كفاية أن يكون لكل مستشفى من هذه المستشفيات العدد الكافي من الموظفين وما يلزم من معدات وإمدادات. ويخصص لهذا المجال الأساسي من احتياجات توكيلاو جانب كبير من الاهتمام والمال. وقد كانت النتائج متباينة عموما فيما يتعلق بتقديم خدمات صحية جيدة لسكان الجزر. والمناقشات جارية بين قادة توكيلاو والسلطة القائمة بالإدارة بشأن مستوى ونوعية خدمات الصحة المطلوبة في كل جزيرة وأنسب الوسائل لتقديمها. وسيشكل ضمان خدمة سكان توكيلاو على نحو جيد في هذا المجال الحاسم عنصرا رئيسيا في الجهود التي ستبذلها في العام القادم كل من توكيلاو ونيوزيلندا.

(٦) معلومات مستمدة من منظمة الصحة العالمية، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٤٩ - وركزت منظمة الصحة العالمية دعمها على أربعة مجالات صحية، متصرفة في ميزانية إجمالية قدرها ١٠٧ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ١١٢ ٢٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وهذه المجالات الأربعة ذات الأولوية هي: (أ) وضع السياسات وإسداء المشورة الاستراتيجية في المجالات الصحية الرئيسية؛ (ب) توفير الموارد البشرية للصحة (كـتدريب الأطباء، وأطباء الأسنان، والممرضات، وموظفي الصحة البيئية)؛ (ج) تنظيم حلقات عمل لتعزيز الصحة وحملات للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإصابات المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وأساليب الحياة الصحية، ومواضيع أخرى؛ (د) دعم الوقاية من الأمراض غير المعدية والحد منها. وقد ازدادت الحاجة إلى هذه البرامج لتعليم الصحة نتيجة التغييرات في أسلوب الحياة والزيادة في عدد الإصابات بأمراض غير معدية. ويتعلق الدعم الآخر المقدم من منظمة الصحة العالمية بالوقاية الأولية من الأمراض المعدية من خلال البرنامج الموسع للتحصين ضد أمراض الأطفال، وشراء اللوازم والمعدات الطبية اللازمة، وتوفير المساعدة التقنية المتصلة بالصحة عند الاقتضاء.

٥٠ - وتلاحظ منظمة الصحة العالمية أنه على الرغم من أن الوضع الصحي العام لأبناء توكيلاو يعد جيدا، لوحظت تغييرات في السنوات القليلة الماضية. فقد ارتفع معدل الوفيات الناشئة عن الأمراض غير المعدية من ٣١ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ٣٨ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٣. وبلغت نسبة حالات ارتفاع ضغط الدم ٣٦ في المائة لدى النساء و ٢٣ في المائة لدى الرجال ممن تبلغ أعمارهم ٣٠ عاما أو أكثر. وتبلغ نسبة حالات ارتفاع مستويات السكر في الدم ١٨ في المائة لدى الرجال و ٢٨ في المائة لدى النساء. وهناك ارتفاع نسبي في معدلات استهلاك التبغ والكحول لدى البالغين، وبخاصة الذكور^(٧).

جيم - وضع المرأة

٥١ - لم يجر الإبلاغ عن أي تطورات جديدة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض (انظر الوثيقة A/AC.109/2005/3، الفقرة ٤٢). بيد أن البرنامج القطري لتوكيلاو للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيركز على النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر، والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، والإدارة المستدامة للبيئة، كما سيركز على المساواة الجنسانية كموضوع شامل (انظر الفقرة ٣٥ أعلاه).

(٧) الموجز القطري للمعلومات الصحية، مكتب منظمة الصحة العالمية في ساموا، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

سادسا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٢ - في آب/أغسطس ٢٠٠٢، زارت بعثة تابعة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة توكيلاو ونيوزيلندا. وكانت تلك خامس زيارة قامت بها البعثة منذ عام ١٩٧٦^(٨). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حضر رئيس اللجنة الخاصة حلقة العمل الخاصة المعنية بالدستور التي عقدت في أتافو، تلبية للدعوة الموجهة من رئيس حكومة توكيلاو في وقت سابق من ذلك العام.

٥٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وبناء على دعوة من حكومة نيوزيلندا وشعب توكيلاو، حضر الرئيس السابق للجنة الخاصة، روبرت أيسي، والممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة، وممثل لوحدة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية، استفتاء توكيلاو، كما هو مبين في الفقرات من ١٤ إلى ١٧ أعلاه. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وعلى غرار السنوات السابقة، شارك رئيس حكومة توكيلاو كوريسا ناساو ومدير الإقليم ديفيد بايتون في دورة اللجنة الخاصة المعقودة في المقر في نيويورك (انظر الفقرة ٦٠ أدناه). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عقدت اللجنة الخاصة حلقة دراسية إقليمية لمنطقة المحيط الهادئ في يانوكا، فيجي، حيث اعتبرت توكيلاو موضوعا لدراسة حالة فردية توضح كيف يمكن للأقاليم الصغيرة أن تواجه تحديات إنهاء الاستعمار^(٩).

٥٤ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة توكيلاو في جلستها التاسعة المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر A/AC.109/2007/SR.9). وأدلى ببيان في تلك الجلسة كل من مدير إقليم توكيلاو، ورئيس حكومة توكيلاو. وعرض ممثل بابوا غينيا الجديدة، باسم بابوا غينيا الجديدة وفيجي، مشروع قرار بعنوان "مسألة توكيلاو" (A/AC.109/2007/L.15). واعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٥ - استمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة، في جلستها الثانية المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، إلى بيانين أدلى بهما المقرر ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان

(٨) للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر تقرير البعثة (A/AC.109/2002/31).

(٩) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٢٣ ألف (A/61/23/Add.1).

والشعوب المستعمرة، وأشار فيهما إلى ما شهدته توكيلاو في عام ٢٠٠٧ من تطورات (انظر A/C.4/62/SR.2). وأشارا في بيانيهما بحكومة نيوزيلندا لتعاونها النموذجي مع اللجنة الخاصة. وأكد الممثلان أيضا على القيمة التي تكتسبها البعثات الزائرة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، باعتبارها وسيلة مهمة لنشر المعلومات عن خيارات تلك الأقاليم فيما يتعلق بتقرير مصيرها.

٥٦ - واستمعت اللجنة الرابعة في جلستها ٢٣، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، إلى بيان أدلى به الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة، الذي مثل اللجنة الخاصة خلال الاستفتاء الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في توكيلاو. وأبلغ اللجنة بأن نسبة أهالي توكيلاو الذين صوتوا تأييدا للحكم الذاتي قاربت ٦٤ في المائة، وهي نسبة كادت تكون كافية لتوافر أغلبية الثلثين اللازمة لتغيير مركز الإقليم. وتتوفر لتوكيلاو الآن فترة تأمل للنظر في كيفية تناول شواغل الأهالي الذين صوتوا معارضين للحكم الذاتي في الاستفتاء، البالغة نسبتهم ٣٦ في المائة. وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل نيوزيلندا، الدولة القائمة بإدارة توكيلاو، ببيان أشار فيه إلى أن الحكومات المتعاقبة لنيوزيلندا رأت منذ أمد طويل أنه ينبغي لشعب توكيلاو أن يقرر توجهات ووتيرة تطوره السياسي. واعتمدت اللجنة، بدون تصويت، مشروع القرار المعنون "مسألة توكيلاو"^(١٠)، بالصيغة التي نقحه بها مقدموه شفويا لكي يعكس إجراء الاستفتاء.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٧ - بناء على توصية اللجنة الرابعة، اعتمدت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٧٥، المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بدون تصويت، القرار ١١٧/٦٢ بشأن مسألة توكيلاو. وفي التاريخ نفسه، اعتمدت أيضا القرار ١٢٠/٦٢ المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي تشير الفقرة ٦ منه إلى توكيلاو.

سابعاً - مركز الإقليم مستقبلاً

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٨ - حافظت نيوزيلندا، بوصفها الدولة القائمة بإدارة توكيلاو، على التزامها القوي والراسخ بأمان شعب توكيلاو وبمبدأ تقرير المصير. وسعت على الدوام إلى دعم أمان

(١٠) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٢٣، (A/62/23)، الفصل الثاني عشر، مشروع القرار الخامس).

توكيلاو في الانتقال إلى الممارسة التامة لحقها في تقرير المصير. وقدمت نيوزيلندا، في الاستفتاءين اللذين نظما بشأن مسألة تقرير المصير، كل الدعم المناسب لتوكيلاو في جهودها الرامية إلى تحديد إرادة شعبها فيما يتعلق بإمكانية تغيير مركزها. وقد سجل مديرو الإقليم وممثلو نيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، الواحد تلو الآخر، في سجلات اللجنة الخاصة ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) معلومات كاملة عن دعم نيوزيلندا لتوكيلاو وحقها في تقرير مصيرها. ورحبت اللجنتان في مناسبات عديدة بهذا الموقف الذي يراعي احتياجات شعب توكيلاو وأمانه.

٥٩ - وأخذت نيوزيلندا علما بنتائج استفتاءي شباط/فبراير ٢٠٠٦ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، حيث لم تبلغ نسبة المؤيدين في كلتا الحالتين الأغلبية التي حددها مجلس الفونو العام في توكيلاو من أجل تغيير المركز، وقبلت هذه النتائج. وكمتابعة لنتائج آخر استفتاء، دعت رئيسة وزراء نيوزيلندا قادة توكيلاو، بعد الانتخابات التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ لشغل المناصب القيادية في الجزر المرجانية، إلى الالتقاء بها لمناقشة الخطوات التالية فيما يخص العلاقة بين نيوزيلندا وتوكيلاو. كما إن إقرار نيوزيلندا مؤخرا لترتيب المتعلق بالدعم الاقتصادي لمدة ثلاث سنوات من أجل توكيلاو (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) قدم إلى شعب توكيلاو دليلا واضحا على التزام نيوزيلندا الراسخ بالعمل على رفاهه وتلبية احتياجاته.

باء - موقف شعب توكيلاو

٦٠ - ذكر رئيس الحكومة، كوريسا ناساو، في الجلسة التاسعة للجنة الخاصة المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن لجنة الاستفتاء في توكيلاو قررت أن يجرى الاستفتاء المقبل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وأن مجلس الفونو العام قرر أن يكون السؤال المطروح في استفتاء عام ٢٠٠٧ هو نفس السؤال الذي طرح في استفتاء عام ٢٠٠٦. وسيلزم مجددا أن تبلغ نسبة المؤيدين للاقتراح أغلبية الثلثين لكي يتم إقراره. ودعا رئيس الحكومة اللجنة الخاصة إلى حضور هذا الحدث، وقدم وصفا لجميع الأعمال التحضيرية والمشاورات التي تسبق عملية التصويت (انظر A/AC.109/2007/SR.9). وتحدث رئيس الحكومة عن التعاون الوثيق بين توكيلاو والدولة القائمة بإدارتها، نيوزيلندا، في مجالات عدة، لا سيما في مجال الدعم الاقتصادي، وأشار إلى أنهما تعلان الآن على إنجاز إعداد مجموعة تدابير اقتصادية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. وأشار إلى أن موجودات الصندوق الاستثماري الدولي لتوكيلاو بلغت آنذاك ٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بفضل الدعم المستمر الذي تقدمه نيوزيلندا والبلدان الأخرى. وقال إن رؤية توكيلاو للعمل على مدى

السنوات الثلاث المقبلة تتمثل في تناول المجالات التي تتسم بالأولوية مثل تنمية القرى والصحة والتعليم والنقل. وأشار رئيس الحكومة أيضا إلى الشواغل المحددة المتعلقة بتأثير الاحترار العالمي وارتفاع منسوب مياه البحار ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير فورية لتناول هذه المسائل.
